البيت الابيض مع بداية العام ١٩٨٩، بدأت تطالب اسرائيل بتقديم مبادرتها للتسوية. وحين زار اسحق شامير واشنطن، في نيسان (ابريل) ١٩٨٩، صرّح بأن لديه مبادرة جديدة لحل مسألة المناطق الفلسطينية المحتلة، وان الحكومة الاسرائيلية بصدد بلورتها، والتصويت عليها، وهو ما تفتّقت عنه، لاحقاً، المبادرة التي عرفت باسمه، والتي أقرّتها الحكومة الاسرائيلية في ١٤/٥/١٩٨٩. وقد تبنّتها الادارة الاميركية فوراً، واعتبرتها الارضية المناسبة للتفاوض، وانّ على الفلسطينيين والعرب ايجاد السبل الى قبول مبادرة شامير[٢٥]. وجاءت المبادرة غامضة وأقلّ شأناً من اتفاقيتي كامب ديفيد، بل ان الحزبين الرئيسين في اسرائيل، الليكود والمعراخ، تحفظا منها؛ فدعا اعضاء الليكود الى اجتماع لمركز الحزب، وقرروا وضع قيود اضافية على خطة شامير[٢٦]؛ بالمقابل، دعا مركز حزب العمل الى اجتماع، وأوضح مفهومه لخطة الحكومة الاسرائيلية للتسوية[٢٧].

وأوضحت قيادة الانتفاضة موقفها من خطة شامير التي ينبغي فهمها على انها «محاولة للالتفاف على الرأي العالمي، وعلى تزايد التأييد لفكرة عقد المؤتمر الدولي، ودعم البرنامج الفلسطيني الجديد، وهي، في الوقت ذاته، محاولة جديدة للقضاء على الانتفاضة. ان خطة شامير، وبالدعم التي حظيت به في الولايات المتحدة [الاميركية] ومحاولة تسويقها، فلسطينياً وعربياً، مرفوضة بشكل قاطع من جانب شعبنا الفلسطيني وقيادته الموحّدة... فخطة شامير تمثّل جزءاً من مشروع الحكم الذاتي الذي يتمسّك به المحتلون... كما انها تستهدف تقسيم شعبنا الفلسطيني بين داخل وخارج... وهي، في التلخيص الاخير، محاولة غير بريئة لتجميل الاحتلال، والقضاء على الانتفاضة بوسيلة سياسية» (النداء الرقم ٣٩). ولذا، فان القيادة الوطنية الموحّدة «تؤكد رفضها القاطع لمؤامرة شامير ولاجراء انتخابات سياسية في المناطق المحتلة في ظلّ الاحتلال؛ وان اجراء أية انتخابات سياسية لن يكون الّا بعد انهاء الاحتلال، وفي ظل اشراف دولي، كخطوة نحو عقد المؤتمر الدولي، باعتباره الطريق الوحيد الى احلال السلام في المنطقة، والاعتراف بحق الشعب الفلسطيني في العودة وتقرير المصير واقامة الدولة المستقلة بقيادة م.ت.ف. كما تؤكد عزم شعبنا، وتصميمه، على قبول المجابهة والتحدي والحاق الهزيمة النهائية بكل المؤامرات» (النداء الرقم ٤٠). فمن أهداف خطة شامير «الهروب من الضغط الدولي المتصاعد على حكومة الاحتلال... وكسب الوقت لاعطاء [اسرائيل] المزيد من الفرص لاغتيال الانتفاضة، أو كبح جماحها، بهدف تكريس سلطة الاحتلال» (النداء الرقم ٤٣).

مقابل الدعم الاميركي، الذي وفّرته ادارة الرئيس جورج بوش لخطة شامير، عملت منظمة التحرير الفلسطينية على توفير دعم عربي، وعالمي، لخطتها، لمجابهة خطة شامير والدعم الاميركي لها، فطالبت بعقد قمة عربية طارئة. وعقدت القمة في الدار البيضاء، في ما بين ٢٣ ـ ٢٦/٥/١٩٨٩، وتبنّت خطة السلام الفلسطينية، كخطة عربية لتحقيق تسوية عادلة للصراع العربي ـ الاسرائيلي[٢٨].

الّا ان السطوة الاميركية فرضت وجوب ايجاد صيغ للتعامل مع خطة شامير؛ وتقدّمت مصر، في مسعى منها لتحريك عملية السلام، بعشرة استفسارات استيضاحية حول خطة شامير، لكن اسرائيل رفضت الاجابة عن الاستفسارات المصرية[٢٩].

بعد ذلك تقدّم وزير خارجية الولايات المتحدة الاميركية، جيمس بيكر، بخطة مكوّنة من خمسة بنود، وأعلن ان قبولها يجب ان يتمّ ككتلة واحدة، وطالب كلاً من الاسرائيليين والفلسطينيين بمناقشتها وردّ جواب واضح بشأنها؛ تلك الخطة ـ كما أشار الصحفي الاسرائيلي عكيفا الدار، ان نصها كتبه بيكر وموشي ارنس، وزير خارجية اسرائيل، مع ذلك فان شامير رفضها[٣٠]. وقال فيصل الحسيني: